الشاميّة من خلال التقرير السنويّ لحاكمها السياسيّ
الكابتن أف. سي. سي. بلفور عام ١٩١٧م

Al-Shamiyah. through the Annual Report of its Political Ruler. Captain F. C. C. Balfour. in 1917 AD

أ. م. د. بان راوي شلتاغ الحميداويّ

جامعة القادسيّة/ كلّيّة التربية

Asst. Prof. Dr. Ban Rawi Shaltagh Al-Hamidawi

University of Al-Qadisiyah\ College of Education

الملخّص

تُعدّ الوثائق البريطانيّة من المصادر الأصيلة والمهمّة لدراسة التاريخ، التي كُتبت من قبل الحكّام السياسيّين أو مساعديهم في مناطق العراق كافّة؛ لذا فإنّ التقرير البريطانيّ السنويّ لعام ١٩١٧م يُعدّ دليلًا مهمًّا للكتابة عن مرحلة مهمّة وحسّاسة من تاريخ العراق المعاصر، إذ تطرّق إلى تفاصيل مهمّة لم تتطرّق إليها أقلام الباحثين حول مناطق الاحتلال البريطانيّ آنذاك.

تطرّق التقرير الذي دُوّن من الحاكم السياسيّ لمنطقة الشاميّة (لواء الشاميّة) الكابتن بلفور المراحل الإداريّة التي مرّت بها الشاميّة بعد انسحاب الإدارة العثمانيّة منها، المتمثّلة بمرحلة الحكم الذاتيّ، ومرحلة الوكلاء الحكوميّين، وبعدها المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الحكّام السياسيّين، ومثّلت المرحلة الأخيرة الحكم البريطانيّ المباشر للشاميّة، وبحث التقرير في أهمّ المشاكل التي واجهت سلطات الاحتلال في النجف، والمتمثّلة بحادثة عنزة وتداعياتها التي تمثّلت بانتقال تلك الاضطرابات إلى كلّ من الكوفة و(أبو صخير).

أوضح التقرير الأوضاع الاقتصاديّة لمنطقة الشاميّة، لا سيّما فيما يتعلّق بالجانب الاقتصاديّ المتمثّل بالزراعة والريّ وإيرادات الأراضي، وأهمّ التدابير التي اتّخذتها سلطات الاحتلال لزيادة الإنتاج الزراعيّ للمنطقة، لتأمين الموادّ الغذائيّة لقوّاتها في مرحلة امتازت بحدوث أزمة غذائيّة خطيرة كادت أن تؤدّي إلى مجاعة في البلاد، وبحث في الجانب الأمنيّ للمنطقة المتمثّل بجهاز الشرطة الذي وصفه التقرير بأنّه كان غير كفوء، وكيف أنّ البتّ في الكثير من القضايا في المنطقة كان يتمّ عن طريق الشرع في النجف.

الكلمات المفتاحيّة: الشاميّة، الحاكم السياسيّ، الكابتن أف. سي. سي. بلفور، التقرير البريطانيّ.

Abstract

British documents. which were written by political rulers or their assistants in all regions of Iraq. are considered the original and important sources for the study of history. Therefore. the British annual report for 1917 AD is an important guide for writing about an important and sensitive phase of contemporary Iraqi history. as it touched on important details not touched upon by researchers about the British occupation areas at that time.

The report. written by the political ruler (Captain Balfour) of Shamiyah District (Liwa'a Al-Shamiyah). highlighted the administrative stages that Shamiyah passed through after the withdrawal of the Ottoman administration. These stages are shown by the stage of autonomy. the stage of government agents. and then the last stage. which is the stage of political rulers. which signifies the final stage of direct British rule for the Shamiyah. The report examined the most important problems that faced the occupation authorities in Najaf. portrayed by the Anza incident and its repercussions. which were represented by the spread of these disturbances to both Kufa and Abu Skhair.

The report clarified the economic conditions of the

Al-Shamiyah District. especially the economic aspects demonstrated by agriculture. irrigation. and land incomes. The most important measures taken by the occupation authorities were to increase the agricultural production of the district. and secure food supplies for its forces at a stage characterized by the occurrence of a serious food crisis that almost led to famine in the country. Also. it discussed the security aspect of the region. represented by the police service. which the report described as incompetent. and how many cases in the region were decided by Sharia law in Najaf.

Keywords: Al-Shamiyah. political ruler. Captain F. C. C. Balfour. British report

المقدّمة

تناولت الدراسات التاريخيّة مدينة الشاميّة في مختلف جوانبها، لكنّها أغفلت تفاصيل التدابير الإداريّة التي قامت بها سلطات الاحتلال البريطانيّ فيها في مرحلة مهمة وحساسة ، وهي مرحلة انتقال السلطة من الحكم العثمانيّ إلى الاحتلال البريطانيّ، بالاعتماد على مصدر مهمّ وأصيل، تمثّل بالتقرير البريطانيّ السنويّ لعام ١٩١٧ (Administration Report of the Baghdad wilayat 1917)، فتناول التقرير تفاصيل دقيقة عن الأوضاع الإداريّة والاقتصاديّة والأمنيّة لمنطقة الشاميّة من وجهة نظر حكومة الاحتلال خلال ذلك العام، وجاءت أهمّيّته من معاصرته للأحداث التاريخيّة قيد الدراسة، فكان ذلك سبب اختياريّ لموضوع (الشاميّة من خلال التقرير السنويّ لحاكمها السياسيّ الكابتن أف. سي. سي. بلفور عام ١٩١٧م).

أظهر التقرير البريطانيّ لعام ١٩١٧م مجموعة من الأمور المهمّة التي تجاهلتها المصادر التاريخيّة، إذ كشف تفاصيل دقيقة، تبدو للقارئ أنّها ليست ذات قيمة، ولكنّها في حقيقة الأمر تكشف أسلوب الإدارة في السيطرة والتحكّم بالمجتمع العراقي أثناء المرحلة الانتقاليّة من الحكم العثمانيّ إلى الاحتلال البريطانيّ، وعلى أثر ذلك احتاج المحتلّون البريطانيّون إلى ترسيخ احتلالهم للأراضي العراقيّة بأيّة وسيلة ممكنة فسعوا إلى فهم ماضي المنطقة بعمق، وهنا تكمن أهمّيّة الموضوع.

قُسّم البحث إلى أربعة محاور، جاء المحور الأوّل بعنوان (مراحل الإدارة في منطقة الشاميّة)، وتطرّق إلى المراحل الإداريّة الثلاثة التي مرّت بها منطقة الشاميّة، وهي مرحلة الحكم الذاتيّ، ومرحلة الوكلاء الحكوميّين، ومرحلة الحكّام السياسيّين.

أمّا المحور الثاني فحمل عنوان (اضطرابات المنطقة وتجهيزات الغذاء)، وبحث في الاضطرابات التي عمّت المنطقة، ولا سيّما في النجف بعد وصول قافلة عرب عنزة لشراء الحبوب، الذي تزامن وصولها مع أزمة الغذاء وارتفاع الأسعار في النجف، وكيفيّة تأثير الاضطرابات بشكل سلبيّ على الإدارة من خلال انتقال تأثيراتها إلى الكوفة و(أبو صخير)، وتدابير حكومة الاحتلال لاحتوائها، وتطرّق إلى المشاكل التي واجهتها سلطات الاحتلال المتمثلة بأزمة تجهيزات الغذاء.

حمل المحور الثالث عنوان (الشؤون الاقتصاديّة)، وتناول التدابير الاقتصاديّة التي قامت بها سلطات الاحتلال لزيادة إنتاجيّة الأراضي الزراعيّة في منطقة الشاميّة، لا سيّما بعد فشل الموسم الزراعيّ لعام ١٩١٧م، فضلًا عن اهتمام سلطات الاحتلال بالريّ، وأهمّ المشاريع الإروائيّة التي وافقت سلطات الاحتلال على إنجازها في المنطقة، وبحث المحور في التدابير التي اتُّبعت؛ لتامين تحصيل الضرائب من المحاصيل الزراعيّة.

أمّا (الجانب الأمنيّ) فكان عنوانًا للمحور الرابع، وبحث في القوّة الأمنيّة التي كانت موجودة في منطقة الشاميّة المتمثّلة بقوّة الشرطة والتي وصفتها التقارير بأنّها كانت تفتقر إلى الكفاءة؛ لأنّ أفرادها كانوا من السكّان المحلّيّين غير المدربين، وعرج المحور إلى الكيفيّة التي كانت تعالج فيها القضايا المدنيّة، والتي كان يحال الكثير منها إلى الشرع في النجف للبتّ فيها.

أوّلًا: مراحل الإدارة في منطقة الشاميّة

مرّت الإدارة البريطانيّة في منطقة[١] الشاميّة[٢] بثلاثة مراحل تاريخيّة مهمّة يمكن إجمالها بالآتي:

١- مرحلة الحكم الذاتيّ

تمثّلت إدارة تلك المرحلة بالاعتراف ببعض الشيوخ[٣] المتنفّذين بوصفهم مسؤولين

(١) قسّم البريطانيّون العراق بعد احتلاله إلى (١٥) منطقة (Division) (لواء)، أُخضعت لحكّام سياسيّين، وقُسّمت تلك المناطق إلى (٤٠) مقاطعة (District) (قضاء)، كان يدير كلًّا منها مساعد للحاكم السياسيّ، ورُفعت الدرجة الإداريّة للشاميّة إلى منطقة (لواء) عرف باسم (لواء الشاميّة والنجف)، وصار يضمّ خمسة مقاطعات، هي: النجف والكوفة و(أبو صخير) (الشاميّة الغربيّة)، وأمّ البعرور (الشاميّة الشرقيّة) وغمّاس. للمزيد من التفصيل ينظر:

M. I. Iraq. File No 31. 11. Military Army. 1921. Army order. No 832. December 1918.

(٢) تضاربت أقوال الباحثين حول أصل تسمية الشاميّة، فهناك من ذكر أنّ تسميتها تعود إلى انقطاع ماء نهر الفرات عن الشاميّة في القرون المتأخّرة حتّى أوائل القرن التاسع عشر، فصارت أراضيها قفراء جرداء، ولم يكن هناك نهر يفصل بينها وبين بادية الشام، لذا أطلق عليها العامة اسم (الشاميّة)، وهناك من أشار إلى أنّها سمّيت بذلك لنزوح عشائر عدّة إليها من أطراف بادية الشام والجزيرة؛ لخصوبة تربتها ووفرة مياهها وكثرة إنتاجها وجودته، وهناك من قال إنّها سميت بذلك نظرًا لصلاح أرضها وتربتها لزراعة الذرة الصفراء التي كانت تأتي من الشام، والتي تعرف عند العراقيّين باسم (الشاميّة). للمزيد من التفصيل ينظر: وداي العطية، نبذة من تاريخ الشاميّة، مخطوط، من محفوظات مكتبة الحاج وداي العطية، الشاميّة، ورقة ١؛ جمال بابان، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية، ج١، ط٢، (بغداد: ١٩٨٧)، ص ١٧٢.

(٣) وجدت سلطات الاحتلال البريطانيّ أنّ الأسلوب الأمثل لكسب تأييد العشائر والشيوخ هي المغريات الماليّة، التي كانت على شكل استثناءات ضريبيّة، أو مخصّصات شهريّة، فضلًا عن=

عن الشؤون المحلّيّة، وهم[1]:

أ- الجانب الشرقيّ (أمّ البعرور): كانت السلطة بيد سلمان العبطان[2]، وأخوه محمّد[3]، وسلمان الظاهر[4]، وجميعهم من الخزاعل.

= دعم بعض الشيوخ ضدّ بعضهم البعض أو ضدّ أبناء عشائرهم. للمزيد من التفصيل ينظر: ضياء الدين الحيدري، الإدارة والإداريون في العراق، مطبعة اسعد، (بغداد: ١٩٦٣)، ص ٤٩؛ غسان العطية، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨ - ١٩٢١، ترجمة عطا عبد الوهاب، تقديم حسن جميل، دار اللام، (لندن: ١٩٨٨)، ص 306- 307.

(1) Report of administration. Baghdad wilayet 1917. p 142.

(٢) هو سلمان بن عبطان بن طلال بن بلبول بن شلاّل. من شيوخ الخزاعل البارزين، ولد عام (١٨٨٦م) في منطقة الحفار بالشاميّة. كان يمتلك أراضي زراعيّة واسعة في الجمدة والطويلة مع أخيه محمّد، وكان مناوئًا للبريطانيّين، وله مواقف مشرّفة في ثورة العشرين، وانتُخب نائبًا عن لواء الديوانيّة في كانون الأوّل عام (١٩٣٧م)، توفّي في ٣/ شباط/ ١٩٤٤م في الديوانيّة. للمزيد من التفصيل ينظر: تقرير لدائرة الاستخبارات عن العشائر والسياسة، ترجمة عبد الجليل الطاهر، مطبعة الزهراء، (بغداد: ١٩٥٨)، ١١٥؛ إبراهيم غانم الخزاعي، عشائر خزاعة، ج١، ط١، مطبعة النعمان، (النجف: ١٩٦٩)، ص ٤٢ - ٤٣.

(٣) هو محمّد بن عبطان بن طلال بن بلبول بن شلاّل. من شيوخ الخزاعل البارزين. ولد عام (١٨٧٨م) في منطقة الحفّار بالشاميّة. كان يمتلك أراضي زراعيّة واسعة في الطويلة وجمدة في هور ابن نجم، وكان من زعماء ثورة العشرين، وبعد انتهائها استسلم إلى السلطات البريطانيّة في تشرين الثاني عام (١٩٢٠م)، ثمّ أُطلق سراحه بعد إعلان العفو العامّ، وانتُخب نائبًا عن الديوانية للمدّة شباط/ ١٩٣٣- آب/ ١٩٣٥م، توفّي في ١٦/ نيسان/ ١٩٣٧م في الديوانيّة. للمزيد من التفصيل ينظر: وداي العطية، وفيات الرؤساء والزعماء، ج٢، مخطوط، من محفوظات مكتبة الحاج وداي العطية، الشاميّة، ورقة ٥١؛ وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ط٢، (بغداد: ١٩٨٥)، ص ٣٤٠- ٣٤١.

(٤) من شيوخ الخزاعل البارزين. كان يسكن في أبي تبن على جدول الشاميّة، ومارس دورًا كبيرًا=

ب- **الجانب الغربيّ (أبو صخير)**: كانت السلطة بيد السيّد هادي آل زوين[١]، الذي عمل على إدارة شؤون (أبو صخير) وشؤون الجعّارة، وكانت أمّه من الخزاعل.

ج- **الشنّافيّة**: كانت السلطة بيد السيّد هادي آل مگوطر[٢]، الذي أشار التقرير

= في أحداث ثورة العشرين وما سبقها، واستسلم لسلطات الاحتلال بعد انتهائها، ثمّ عُيّن قائم مقام للشاميّة عام (١٩٢١م)، وانتُخب نائبًا عن الديوانيّة في المجلس التأسيسيّ عام (١٩٢٤م)، ثمّ نائبًا عنها في مجلس النواب عام (١٩٢٥م)، توفّي في ١٤/ تموز/ ١٩٢٦م في النجف. للمزيد من التفصيل ينظر: فريق مزهر آل فرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقيّة سنة ١٩٢٠ ونتائجها، ج١، (د. م: ١٩٥٢)، ص ٢٠٦؛ علي صالح الكعبي، ألوية الحلة والديوانية والمنتفك «الناصرية» في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي (١٩٢٥ - ١٩٥٨م)، ط١، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، (ستوكهولم: ٢٠١١)، ص ٩٨.

(١) هو السيّد هادي بن علّي بن حسين آل زوين. سيّد ومزارع وملاّك بارز، ولد عام (١٨٧٨م) في الجعّارة. كان يمتلك أراضي واسعة، وتوسّع نفوذه حتّى وصل إلى الشنّافيّة، وجاهد البريطانيّين في الشعيبة، وشارك في الثورة العراقيّة، واعتُقل بعدها وأُطلق سراحه بعد إعلان العفو العامّ عام (١٩٢١م)، وتوفّي في ١٧/ تشرين الثاني/ ١٩٣٠م في (أبو صخير). للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الهادي الجواهري، الديوانية تاريخ وتحليل، مطبعة الزهراء، (النجف، د. ت)، ص ٨٦- ٨٨؛ مير بصري، إعلام الوطنية والقومية العربية، ط١، دار الحكمة، (لندن: ١٩٩٩)، ص ٣١٠.

(٢) سيّد ومزارع وملاّك بارز. كان يسكن في الشنّافيّة، وشارك في صفوف المجاهدين في الشعيبة، وفي حركات التمرّد ضدّ الانكليز في النجف، لذا نفي مع ابن أخيه حسين إلى الهند عام (١٩١٨م)، وعندما عاد شارك في الثورة العراقيّة، وبعد فشلها هرب إلى الحجاز، وعاد إلى العراق بعد إصدار العفو العامّ، وتوفّي عام ١٩٢٤م. للمزيد من التفصيل ينظر: وداي العطية، حرب الشعيبة وما بعدها في الثورة العراقية وخاصة في قضاء السماوة، مخطوط، من محفوظات مكتبة الحاج وداي العطية، الشاميّة، ورقة ١؛ وداي العطية، تاريخ الديوانية قديمًا وحديثاً، ط٢، مطبعة امير، (قم: ١٩٩٧)، ص ١٣٤.

إليه في:» أنّه كان الصديق العلنيّ للأتراك».

د- **النجف**: كانت الإدارة بيد أربعة زعماء من الزِگرْت والشمِرْت[1]، وهم كلّ من السيّد مهديّ السيّد سلمان وكاظم صبّي وكلاهما من الزِگرْت ، والحاجّ عطيّة أبو كلل [2] والحاجّ سعدون الحاجّ راضي من الشمِرْت.

---

(١) ترجع بداية نشوء فرقتي (الزِگرْت والشمِرْت) إلى مطلع القرن التاسع عشر، عندما أسّس الشيخ جعفر كاشف الغطاء فرقة (الزِگرْت) لغرض الدفاع عن مدينة النجف، أمّا (الشمِرْت) فتشكّلت بعد مقتل السيّد محمود الرحباويّ عام (١٨١٣م)، واتّهام شباب (الزِگرْت) بقتله، وقيام الملّا طاهر بن الملّا محمود سادن المرقد العلويّ بتشكيل جماعة مسلّحة سمّيت بـ(الشمِرْت) للمطالبة بدمه، فدارت بين الفرقتين نزاعات مسلّحة ومصادمات عديدة، إلّا أنّ معاركهم العنيفة بدأت بعد مقتل الملّا طاهر بن الملّا محمود برصاصة أطلقها عليه رجل من (الزِگرْت) عام (١٨٢٦م)، ولم تنتهِ تلك النزاعات إلّا بعد أن أحكم البريطانيّون قبضتهم على النجف عام (١٩١٨م). للمزيد من التفصيل ينظر: جعفر الشيخ باقر آل محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، ج١، ط٢، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، (د. م: ٢٠٠٩)، ص ٣٣٢ - ٣٤٠.

(٢) هو الحاجّ عطيّة بن عبد بن حميد بن مراد آل ظاهر، من عشيرة عنزة الطائيّة ومن زعماء النجف وذوي النفوذ فيها، ولد عام (١٨٧٣م) في النجف، قاوم العثمانيّين، وطاردته الحكومة، فهرب إلى كرمنشاه عام (١٩٠٧م)، وعاد للعراق عام (١٩٠٩م)، وبقي متخفيًا حتى شمله الوالي ناظم باشا (١٩١٠ - ١٩١١م) بالعفو عام ١٩١٠م، وألقي القبض عليه عام (١٩١٤م)، وعندما اندلعت الحرب العالميّة الأولى أطلق سراحه، وشارك في حركة الجهاد بالشعيبة، وعاد إلى النجف بعد اندحار الجيش العثمانيّ، وصار من زعماء الثورة ضدّ العثمانيّين، ولمّا احتلّ الإنكليز النجف سايرهم في البداية وعمل في التجارة، وعندما ارتابوا في أمره هرب إلى البادية، وسلّم نفسه إلى الحكومة البريطانيّة في الشنّافيّة في أيّار عام (١٩١٨م)، ونفي إلى الهند، وأفرج عنه عام (١٩٢٣م)، وعاد إلى النجف، وتوفّي عام (١٩٤٢م). للمزيد من التفصيل ينظر: كامل سلمان الجبوري، النجف الأشرف ومقتل الكابتن مارشال الحاكم السياسي البريطاني ١٩١٨م، ط١، دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع، (د. م: ٢٠٠٥)، ص ١٥؛ محمد أمين الإمامي الخوئي، مذكرات شاهد عيان عن ثورة النجف ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م، ترجمة بشرى ضياء مشكور، تقديم=

هـ- المشخاب: كانت السلطة بيد شيوخ آل فتلة[١]، الذين أشار التقرير إليهم بقوله: «إنّهم كانوا موالين للحكومة البريطانيّة».

و- الكوفة: كان التأثير الأكبر فيها لعلوان الحاجّ سعدون [٢] من بني حسن، الذي مكّنته السيطرة على الأراضي المجاورة للكوفة من السيطرة على المدينة نفسها، وأشار التقرير إلى أنّ غالبيّة سكّان الكوفة كانوا متشابهين مع سكّان النجف، على الرغم من أنّ الكوفة ليست سوى ناحية تابعة لها.

ب- مرحلة الوكلاء الحكوميّين.

بدأت مرحلة الوكلاء الحكوميّين[٣] في آب عام (١٩١٧م)، من خلال تعيين

= وتحقيق وتعليق كامل سلمان الجبوري، ط١، دار المؤرخ العربي، (بيروت: ٢٠٠٩)، ص٤٣.

(١) عيّنت الإدارة البريطانيّة مجبل آل فرعون ممثّلًا عنها ومسؤولًا عن (١٨) فخذًا من عشيرة آل فتلة، وعيّن البريطانيّون شيوخًا آخرين من عشيرة آل فتلة ممثّلين لهم، وهم سرتيب وفريق ومبدر آل فرعون في المشخاب. للمزيد من التفصيل ينظر: علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤- ١٩٢١، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ١٨٠.

(٢)هو علوان الحاجّ سعدون بن عبهول بن صبّار بن عبّاس بن خليل بن الأمير عبّاس الكبير بن محمد بن أبي العلاء. من رؤساء بني حسن، ولد عام (١٨٨٠م) في الكفل، وشارك في جهاد الإنكليز، وصار نائبًا عن الحلّة للمدّة (١٩٣٤- ١٩٣٥م) وللمدّة (آب ١٩٣٥ - تشرين الأوّل ١٩٣٦م)، وفي حزيران عام (١٩٣٩م)، وتوفّي عام (١٩٣٩م) في طريقه للعلاج في سوريا، وكانت وفاته داخل الحدود العراقيّة. للمزيد من التفصيل ينظر: رسول فرهود هاني الحسناوي، علوان الحاج سعدون ودوره السياسي والاجتماعي ١٨٨٠-١٩٣٩ (دراسة سياسية اجتماعية)، الزوراء للطباعة، (كربلاء: ٢٠١٥).

(٣) حاول الإنكليز منذ بداية الاحتلال إقناع الوجهاء ورجال الدين بدخول الوظائف؛ بغية جعلهم واجهة لحكمهم، ولكن أكثرهم لم يستجب؛ لذلك خوفًا من عودة العثمانيّين مرّة ثانية، وعدّ الكثير منهم قبول تلك الوظائف بمثابة تعاون مع الكفّار، فضلًا عن أنّ التطوّر التجاريّ=

مسؤولين محلّيّين منتظمين من ذوي الدخل المحدود بصفتهم وكلاء حكوميّين، وأفراد للشرطة في كلّ من الشاميّة الغربيّة (أبو صخير) والنجف والكوفة[1]، ولكن لم يمرّ الانتقال إلى مرحلة السيطرة تلك من خلال تعيين هؤلاء الوكلاء من دون حدوث مشاكل، إذ إنّ الشيوخ المتنفّذين الذين كانوا يملكون القوّة الكافية لوضع أنفسهم في موقع قياديّ، وتحصيل الإيرادات اسميًّا نيابة عن الحكومة البريطانيّة، لم يكونوا حريصين على خدمة حكّامهم الجدد، الذين كانت لديهم مهمّة صعبة لفرض سلطتهم من دون خسارة تعاطف السكّان المحلّيّين، ومع مراعاة الظروف الصعبة آنذاك، فإنّ وكلاء (أبو صخير) والنجف والكوفة جميعهم كانوا يستحقّون

= الذي عمّ الأسواق آنذاك جعل الكثير منهم يفضّل الكسب الحرّ على الوظيفة، لكن عندما أيقنوا أنّ العهد العثمانيّ لن يعود أخذوا ينخرطون في تلك الوظائف. للمزيد من التفصيل ينظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، دار الكتاب الإسلامي، ج٤، ط١، (د. م: ١٤٢٦ هـ)، ص ٤١١ – ٤١٥.

(١) عيّنت الحكومة البريطانيّة في الشاميّة الغربيّة (أبو صخير) سعيد محمود الطبقجلّي، والذي استمرّ بمنصبه للمدّة (آب ١٩١٧– كانون الثاني ١٩١٨م)، وفي النجف عيّنت حميد خان، الذي استمرّ بمنصبه للمدّة (آب – تشرين الأوّل عام ١٩١٧م)، وكان قبوله للمنصب بإلحاح من السيّد كاظم اليزديّ، ولم يُظهر النجفيّون ارتياحهم لتعيينه على الرغم من صلات أسرته الحسنة بهم؛ لأنّهم شعروا بهيمنة غريبّة فرضت عليه، وفي الكوفة عيّنت سركيس أفندي، وهو عربيّ نصرانيّ من طائفة الأرمن. للمزيد من التفصيل ينظر: جيمس سوماريز، إداري في دور التكوين مذكرات الكابتن مان، ترجمة كاظم هاشم الساعدي، تقديم وتحقيق كامل سلمان الجبوري، ط١، مؤسسة العارف للمطبوعات، (بيروت: ٢٠٠٢)، ص ١٢٠؛ مصطفى أسد خان، سيرة ال اسد خان، ط١، مطبعة المعارف، (بغداد: ١٩٦٧)، ص ٣٩ – ٤٠؛

Report of administration for 1918 of division and districts of the occupied territories in Mesopotamia. Administration report of Shamiyah division 1918. p 69.

تقديرًا كبيرًا للإنجازات التي قاموا بها قدر استطاعتهم، وقد استفاد هؤلاء الوكلاء الثلاثة من المشورة البريطانيّة بشأن القضايا العشائريّة، وبدعم من الكولونيل لجمان (Lajman) الذي كان يزور المنطقة من وقت لآخر، وقد فشلت الحكومة البريطانيّة في فرض سيطرة فعّالة في النجف إلى حدّ ما، وكانت سيطرة الشيوخ الأربعة[١] فيها قويّة للغاية، وأثبتت سيطرتهم تلك نجاحًا كبيرًا في السابق، لذا لم يكن بإمكان هؤلاء التخلّي عن نفوذهم دون الدخول بصراع ومشاكل مع سلطات الاحتلال[٢].

ج- مرحلة الحكّام السياسيّين

في شهر تشرين الأوّل عام ١٩١٧م توجّه عدد من كبار شيوخ الجزء الجنوبيّ لبحر الشنّافيّة والرميثة، وكذلك السيّد حسين آل مگوطر [٣] نيابة عن والده السيّد هادي إلى بغداد، وأجروا هناك مقابلات مع المفوّض المدنيّ[٤]، وبعد ذلك تقرّر ضمّ الديوانيّة لتكون قضاء تابعًا إلى منطقة الحلّة، وصارت المنطقة الواقعة بين كربلاء والكوفة تدار من الحاكم السياسيّ في الحلّة[٥]، وفي الوقت نفسه عُيّنَ حاكم سياسّي بريطانّي؛ ليكون مسؤولًا عن منطقة الشاميّة بما في ذلك مدينة النجف والكوفة، وأشار التقرير إلى: «أنّ

(١) يقصد بهم التقرير: السيّد مهديّ السيّد سلمان، وكاظم صبّي، والحاجّ عطيّة أبو كلل، والحاجّ سعدون الحاجّ راضي.

(2) Report of administration. Baghdad wilayet 1917. p 142.

(٣) سيّد ومزارع وملاّك بارز، ولد عام (١٨٨٤م) في الشنّافيّة. انتُخب نائبًا عن الديوانيّة عام (1928م)، وفي كانون الأوّل عام (1937م)، وتشرين الأوّل عام (1939م)، توفّي في (13/ أيّار/ 1941م). للمزيد من التفصيل ينظر: حسين الشباني، موسوعة أعلام الديوانية، قتيبة الجبوري للطباعة الفنية، (بغداد: ٢٠٠٩)، ج١، ص ٣٥- ٤٧.

(٤) يقصد به التقرير السير برسي كوكس (Percy Cox).

(٥) يقصد به التقرير الكابتن سي. أف. ماكفيرسون (C. F. Macpherson).

منطقة الشاميّة ستربط مستقبلًا الناصرية بالحلة، وان خط الفرات سيكتمل قريبًا»[١].

وصل الكابتن أف. سي. سي بلفور[٢] (F. C. C. Balfour) إلى (أبو صخير) عبر الديوانيّة وأمّ البعرور في بداية تشرين الثاني عام (١٩١٧م)، وفي الأسبوع الثاني من ذلك الشهر زار الشنّافيّة والسماوة، وبموجب ترتيبات لاحقة ضُمّت الشنّافيّة إلى السماوة، وفي نهاية العام كان الاحتلال العسكريّ على وشك الانتهاء، وشُرع بتعيين مساعدين للحاكم السياسيّ في مقاطعات منطقة الشاميّة، وتوفير طاقم كتابيّ ليعمل معه[٣].

ثانيًا : اضطرابات المنطقة وتجهيزات الغذاء

١- حادثة عنزة

اندلعت أعمال شغب في النجف في الأسبوع الأوّل من شهر تشرين الثاني عام (١٩١٧م)؛ نتيجة لارتفاع أسعار الموادّ الغذائيّة[٤]،

(1) Report of administration. Baghdad wilayet 1917. p 142.

(٢) ضابط سياسّي مقتدر منسوب إلى الخدمة المدنيّة السودانيّة. كان يتكلّم اللغة العربيّة بطلاقة. عُيّن أوّل حاكم سياسيّ لمنطقة الشاميّة والنجف للمدّة (تشرين الأوّل ١٩١٧ - حزيران ١٩١٨)؛ بسبب اضطراب الأوضاع في النجف التي لم يستطع حميد خان معالجتها، فطلب الأخير من الحاكم المدنيّ العامّ السير برسي كوكس قبول استقالته؛ لذا أُرسل الكابتن بلفور حاكمًا سياسيًّا لمنطقة الشاميّة، واتّخذ الأخير من الكوفة مقرًّا له. للمزيد من التفصيل ينظر: آرنلد تي ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، ترجمة فؤاد جميل، ج٢، ط٢، (بغداد: ١٩٩١)، ص ٨٨.

(3) Report of administration. Baghdad wilayet 1917. p 142.

(٤) حدث في بداية الاحتلال البريطانّي للعراق تضخّم نقديّ؛ بسبب مصادرة العثمانيّين للكثير من الموادّ الغذائيّة قُبيل انسحابهم من بغداد، فاتلفوا قسمًا منها وحملوا الباقي معهم إلى سامرّاء، ولإقبال الإنكليز على شراء الموادّ الغذائيّة لإطعام جنودهم. للمزيد من التفصيل ينظر:=

ووصول عدد من عرب عنزة[١] الذين كانوا يحاولون شراء كمّية كبيرة من الحبوب، وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار الموادّ الغذائيّة في النجف، لذلك ثارت النجف وقامت بنهب القافلة، وأصدرت سلطات الاحتلال أوامرها لمشايخ النجف بإعادة الممتلكات المسروقة من عنزة خلال (١٥) يومًا، وبعد انقضاء المدّة المخصّصة، أي في ٢٠/ تشرين الثاني نظّم الحاجّ عطيّة أبو كلل أحد الشيوخ المعنيّين تمرّدًا، بدلًا من دفع حصّته من المسروقات غير المستردّة من أعمال الشغب السابقة الذكر[٢]، وأدّت تلك الاضطرابات إلى نهب وتدمير الممتلكات الحكوميّة والخاصّة في النجف و(أبو صخير)[٣]، ومرّت

= ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة (١٩٠٠) إلى سنة (١٩٥٠)، ج١، ط١، (بغداد: ١٩٨٨)، ص ١٥٩.

(١) قدم شيخ عشيرة عنزة محروث بن هذّال إلى النجف حاملًا رسالة من الكولونيل لجمان إلى حميد خان لمساعدته في شراء كمّية كبيرة من الحبوب على متن قافلة مكوّنة من (٢٠٠, ١) جمل، كان قد أرسلها شيخ مشايخ عنزة فهد بن هذّال الذي كان يُعدّ حليفًا للبريطانيّين. للمزيد من التفصيل ينظر: جيرترود بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، ط٢، (بغداد: ١٩٧١)، ص ١١٨؛

Office of the commissioner Baghdad. File No Nile. Review of the Civil administration of the occupied territories of al Iraq 1914- 1918. November 1918. p 31.

(٢) زار الكابتن بلفور النجف، ووضع تسوية للمشكلة التي حصلت بين النجفيّين وعنزة، وجعل على المدينة شيوخًا يقومون بدفع التعويضات، وترك حميد خان نائبًا عنه هناك، ولمّا عاد إليها ثانية وجد أنّ الحلّ الذي وضعه لم ينفّذ، فتأزّم الموقف ونشبت ثورة أجّج الحاجّ عطيّة نارها، وطلب بلفور من السيّد كاظم اليزديّ تهدئة الأمور، فعادت المدينة إلى وضعها الطبيعيّ. للمزيد من التفصيل ينظر: وداي العطية، ترجمة حياة الحاج عطية أبو كلل، مخطوط، من محفوظات مكتبة الحاج وداي العطية، الشاميّة، ورقة ١١.

(٣) حدثت اضطرابات مماثلة في الكوفة، لكنّ ممثّل الحكومة هناك استدعى الشيوخ المحلّيّين =

مدّة الخروج على سلطة الحكومة بسرعة، ولم تؤدِّ إلى الكثير من المشاكل من جانب العشائر، باستثناء المنطقة الواقعة بين الشنّافيّة والسماوة، إذ كان هناك تكرار لممارسة أخذ التسيار أو الابتزاز الباهظ من القوارب التي كانت تمرّ صعودًا ونزولًا وكانت تحمل البضائع، وعمومًا لم يكن تأثير أحداث النجف كبيرًا، وكان يمكن عدّه بشكل منصف من وجهة نظر بريطانيّة علامة على بداية تقدير العشائر للحكومة الجديدة[1].

كان لوصول القوّات البريطانيّة[2] إلى الكوفة و(أبو صخير) في نهاية عام (١٩١٧م) تأثير جيّد على العناصر التي كانت تأمل الصيد في المياه العكرة على حدّ تعبير الكابتن بلفور، وواجهت سلطات الاحتلال صعوبات كبيرة في إعداد احصائيّات دقيقة للمنطقة؛ بسبب ضياع السجلّات الحكوميّة أثناء أعمال الشغب المشار إليها آنفًا، وغياب

= وسيطر على الوضع، أمّا في (أبو صخير) فلم يكن هناك موظّف حكوميّ يعالج أمر الثورة فيها، فنّهب السراي. للمزيد من التفصيل ينظر: مؤيد الونداوي، بريطانيا وقضايا الطوائف والأعراق والحدود في بلاد النهرين (١٩٠٦- ١٩٤١)، مراجعة وتدقيق سعد الواسطي سعيد، ط١، مكتبة النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت: ٢٠٢١)، ص ٨٣.

(1) Report of administration. Baghdad wilayet 1917. p 143.

(٢) ارتأت سلطات الاحتلال وضع حاميات عسكريّة في بعض المدن المهمّة بالنسبة لها في الفرات الأوسط، فزار السير برسي كوكس الشاميّة والنجف في كانون الأوّل عام (١٩١٧م)، وقام مع عدد من الضبّاط بجولة في الفرات الأوسط لاختيار المواقع المناسبة للحاميات، وبعد أن عاد كوكس إلى بغداد، أُرسلت قوّات بريطانيّة إلى الكوفة في أوائل كانون الثاني عام (١٩١٨م)، وعسكرت في (شريعة التبن) على بعد سبعة أميال شرق النجف؛ لأنّ السلطات البريطانيّة كانت تتحاشى وضع قوّاتها داخل المدن المقدّسة؛ خوفًا من ردّة فعل الأهاليّ. للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال، ط٥، مطبعة العرفان، (صيدا: ١٩٨٣)، ص ١٦ - ١٧.

الموظّفين؛ لذا اكتفت سلطات الاحتلال بإجراء مسح عامّ فقط لمنطقة الشاميّة[١].

٢- تجهيزات الغذاء

كانت مشكلة تجهيزات الغذاء واحدة من أصعب المشاكل التي واجهتها منطقة الشاميّة، والتي كان يجب معالجتها عند تولّي المسؤوليّة الإداريّة من الحكومة البريطانيّة، ففي تشرين الثاني كانت الأسعار مرتفعة بشكل كبير، إذ وصل سعر الطنّ من القمح إلى (١,٠٢٠) روبيّة[٢]، وسعر الطنّ من الشعير إلى (٦٠٠) روبيّة، وفي نهاية تشرين الثاني استُحصلت رخصة لنشر إعلان مفاده أنّ بغداد لن تعتمد في المستقبل على مناطق الفرات للحصول على الحبوب، واشترت الحكومة البريطانيّة كمّيّة من الحبوب من الحلّة[٣]، ونُقلت إلى الكوفة، وتزامنت تلك الإجراءات مع التحسّن الأمنيّ للطريق من البصرة، ووصول محصول أرزّ جديد إلى السوق، على الرغم من كونه قليلًا، وتوقّع محصول شتويّ كبير، وأدّى كلّ ذلك إلى انخفاض الأسعار في نهاية العام إلى حوالي (٦٨٠) روبيّة لطنّ القمح، و(٣٥٠) روبيّة لطنّ الشعير، وتوقّعت سلطات الاحتلال المزيد من الانخفاض[٤].

كلّ ذلك جعل التجّار يحجمون عن الاحتفاظ بالبضائع أو احتكارها، وجعلهم

---

(1) Report of administration. Baghdad wilayet 1917. p 143.

(٢) عملة هنديّة كانت تعادل (٧٥) فلسًا. للمزيد من التفصيل ينظر: عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ودراسة في التطورات العامة ١٩١٤ - ١٩٣٢، (د. م: ١٩٧٥)، ص ٤٧٧.

(٣) كانت منطقة الحلّة أهمّ مركز لإنتاج الحبوب في الفرات الأوسط. للمزيد من التفصيل ينظر: جيرترود بيل، المصدر السابق، ص ١١٢.

(4) Report of administration. Baghdad wilayet 1917. p 143.

يشعرون بالتوتّر الكبير، لدرجة أن تكدّست لديهم البضائع المخزّنة، وصاروا لا يستطيعون تصريفها بثمن باهض، وبموافقة المفوّض المدنيّ وُزّع الخبز بشكل مجاني على الفقراء في النجف والكوفة، وبقدر ما يمكن الحكم على الموقف آنذاك، كان يمكن عدّ ذلك الإجراء آمنًا حتّى موسم حصاد عام (١٩١٨م)، وعلى الرغم من أنّه قد يكون هناك قليل من التشدّد خلال شهر نيسان، إلّا أنّه لم يعد هناك أيّ خوف من ارتفاع الأسعار مرّة أخرى إلى معدّلات المجاعة التي كانت عليها[١].

ثالثًا: الشؤون الاقتصاديّة

١- الزراعة

أدّى ارتفاع أسعار الحبوب إلى ظهور مشكلة، وهي صعوبة توفير البذور للزراعة[٢]؛ لذا قدّمت سلطات الاحتلال قروضًا للمزارعين لذلك الغرض، وصلت إلى حوالي (٨٧,٠٠٠) روبيّة، وكان لدى سلطات الاحتلال الكثير من الأعمال فيما يخصّ الزراعة، لكنّها لم تتمكّن من إنجازها، فارتأت أن تتركها لموسم آخر؛ بسبب عدم توافر الوقت الكافي لإنجازها آنذاك، وتفاقمت الصعوبات الناجمة عن غياب مشورة الخبراء المختصّين بذلك الجانب؛ بسبب أنّ العديد من المزارعين الذين كانوا في كثير من الحالات يزرعون محصولًا شتويًّا يجهلون استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة، وكان دافع حكومة الاحتلال لتطوير الزراعة في منطقة الشاميّة هو فشل

---

(1) Ibid.

(٢) وضع مشروع (تقدّم الزراعة) من المستر غاربيت (Garbett)، ضابط الواردات الأوّل في تمّوز عام (١٩١٧م)، وكان من جملة ما تضمّنه المشروع استيراد البذور وتسليفها إلى الفلّاحين والمزارعين. للمزيد من التفصيل ينظر: فيليب ويلارد ايرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، (بيروت: ١٩٤٩)، ص ٨٥.

زراعة محصول الأرزّ في عام (١٩١٧م)[١]، وأعرب الكابتن بلفور في تقرير عام (١٩١٧م) عن مدى امتنانه لإدارة مخطّط التنمية الزراعيّة على دعمه في ذلك العمل، إذ بدا له أنّه من الممكن أن يطوّر زراعة منطقة الشاميّة بعد منحه الدعم، بل منحه مطلق الحرّيّة في التصرّف[٢].

٢- الريّ

عيّنت سلطات الاحتلال مهندس ريّ لمنطقة الشاميّة في نهاية عام (١٩١٧م)، إذ تعرّضت المنطقة للعديد من مشاكل الريّ التي كان يحتاج حلّها إلى القيام بأعمال كثيرة ومكلفة، وكان من الصعب القيام بتلك الحلول بسبب ظروف الحرب آنذاك. إنّ أعمال الريّ التي تمّت الموافقة عليها فعليًّا من حكومة الاحتلال قبل وصول الكابتن بلفور كانت[٣]:

أ- سدّ (أبو لوخة)[٤]: حال نزاع صغير بين شيخين وتأخّر الموسم الزراعيّ آنذاك دون بناء ذلك السدّ، وحوّلت النفقات المعتمدة لبنائه البالغة حوالي

(١) إنّ ندرة الأمطار عام (١٩١٧م)، وكثرة الترسّبات والطمي في نهر الفرات، وتخريب العثمانيّين لسدّة الصقلاويّة قلّل منسوب مياه نهر الفرات، لذلك باءت الأراضي الزراعيّة بالبوار، ممّا أدّى إلى انخفاض إنتاج محصول الأرزّ في الشاميّة. للمزيد من التفصيل ينظر: نعيم عبد جودة حبيب الشيباوي، الديوانية في ظل الاحتلال البريطاني دراسة سياسية، اقتصادية، اجتماعية (١٩١٧-١٩٢١)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص ٩٦.

(2) Report of administration. Baghdad wilayet 1917. p 144.

(3) Ibid. p 143 - 144.

(٤) سدّ كان يقع على قناة الشاميّة. للمزيد من التفصيل ينظر:

Report of administration for 1918. p 110.

(٣٠,٠٠٠) روبيّة، لتطهير القنوات في منطقة هور الدخن[١]، التي كان من الممكن أن يخدمها السدّ، وأشار التقرير إلى أنّه سيتمّ الحصول على مساحة كبيرة، وأنّ تلك الخطّة مؤقّتة، وأنّ التجربة تُظهِر أنّه من دون سدّ أو بعض وسائل السيطرة فإنّه من المستحيل ريّ أراضي هور الدخن العليا من دون إغراق جزء كبير من منطقة الشاميّة المنخفضة التي تقلّ عنها.

ب- **سدود الصلاحيّة**: بناها شيوخ الحميدات والعوابد على وفق اتّفاق حصلوا بموجبه على إعفاء من الضرائب بدلًا من الدفع مقابل العمل، وخدم السدّ العلويّ للعوابد عددًا من القنوات، لكن لم تُوفّر ضفاف الفيضانات المناسبة، إذ تسبّبت ببعض الأضرار للمحاصيل من جرّاء غمرها بالمياه.

ج- **قناة الصويريّة**: أُنشئت في منطقة المشخاب لخدمة أراضي آل فتلة، ومنذ الاستيلاء على قناة جيحات[٢] **(على فرع المشخاب)**،

---

(١) منطقة زراعيّة تقع على جهتي شطّ الشاميّة بين الكوفة والكفل، وكانت تتّبع قضاء الشاميّة، وكان مركزها قرية الصليجيّة، وشكّلت الحكومة العثمانيّة فيها ناحية عام (١٨٩٥م) باسم (هور الدخن) وألحقتها بقضاء الهنديّة، وفي عام (١٩٠٠م) أُلحقت بقضاء النجف، وبقيت كذلك حتّى نهاية الحكم العثمانيّ، وفي عهد الاحتلال البريطانيّ أُلحقت بالشاميّة، واستمرّت بذلك الشكل خلال عهد الاحتلال البريطانيّ، وطيلة مدّة الحكم الملكيّ، وفي عام (١٩٣٥م) أطلق عليها اسم (العبّاسيّة). للمزيد من التفصيل ينظر: حمود حمادي الساعدي، بحوث عن العراق وعشائره، (النجف: ١٩٩٠)، ص ٨٠-٨١.

(٢) قرّرت سلطات الاحتلال حفر قناة جيحات من (أبو صخير) على أن تجري بموازاة النهر لمسافة حوالي نصف ميل داخل المنطقة، وكان من المقرّر أن تكون القناة عالية المستوى، وأن تنطلق من (أبو صخير) فوق النقطة التي يبدو أنّ النهر لن يكرى فوقها. للمزيد من التفصيل ينظر:

Report of administration for 1918. p79.

وقناة الغزاليّ[١] (**على فرع غمّاس**) تمّ عمل سدّ، وتنفيذ الإجراءات اللازمة، وشُرع في بناء سدٍّ لحماية أراضي (أبو رمّة) الواقعة أسفل هور ابن نجم[٢] من الفيضانات.

٣-إيرادات الأرض:

لم يُحصل على أيّ إيرادات من المحاصيل الشتويّة لعام (١٩١٧م)، لكنّ الضرائب التي كانت مفروضة على النخيل[٣] والمحاصيل الصيفيّة صارت جيّدة، وعمليّة تحصيل عائدات الأرز كانت تسير بانتظام، وعلى الرغم من ذلك إلّا أنّ الكابتن بلفور كان غير راضٍ على طريقة تحصيل تلك الإيرادات، ووجد أنّ توفير أشخاص مقيمين موثوق بهم لمحصول شتاء عام (١٩١٨م) أمرًا ضروريًّا جدًّا[٤].

---

(١) فرع يتفرّع من نهر (أبو كفوف). للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، موجز تاريخ البلدان العراقية، ط٢، مطبعة العرفان، (صيدا: ١٩٣٠)، ص 96- 97.

(٢) هور واسع يقع على الضفّة اليسرى لشطّ الشاميّة شمال المدينة وجنوبها، كان يأخذ مياهه من نهر الحلّة أو من بعض السدود المتهدّمة، ثمّ أخذ يتقلّص تدريجيًّا حتّى جفّ تمامًا في منتصف عشرينيّات القرن العشرين. للمزيد من التفصيل ينظر: طه الهاشمي، جغرافية العراق، ط٢، مطبعة المعارف، (بغداد: ١٩٣٦)، ص ٦٣.

(٣) اختلفت الضريبة المفروضة على النخيل، وكانت منخفضة بشكل عامّ آنذاك. للمزيد من التفصيل ينظر:

Report of administration for 1918. p 75.

(4) Report of administration. Baghdad wilayet 1917. p 144.

رابعًا: الجانب الأمنيّ

١- قوّة الشرطة

كانت قوّة الشرطة خلال المدّة (٣١/ تشرين الأوّل- ٣١/ كانون الأوّل/ ١٩١٧م) مكوّنة من رجال المنطقة المحلّيّين، الذين كانوا عديمي الفائدة على وفق تعبير الكابتن بلفور، وقُدّم اقتراح لإعادة تشكيل قوّة الشرطة، أمّا النجف فإنّها كان ميؤوس منها؛ لأنّ تجنيد الشرطة فيها من سكّان المنطقة كان سيواجه صعوبة؛ بسبب عدم قدرتهم على مواجهة رجال العشائر، وكان الكابتن بلفور يرى أنّه اذا كان من المقرّر تجنيد أيّ شخص من سكّان المنطقة، فلا بدّ من جعلهم يؤدّون اليمين، ولا بدّ من تحديد زيّ عسكريّ لهم، ووضعهم تحت إمرة ضابط جيّد[١].

٢- المحاكم

لم تكن هناك محاولات لمعالجة الدعاوى المدنيّة آنذاك، إلّا القليل مما يتعلق بالأراضي، وأحيلت العديد من القضايا مباشرة إلى الشرع في النجف للتسوية[٢]،أمّا قرار مجتهدي

---

(1) Ibid.

(٢) من القضايا التي كانت تُحال إلى الشرع هي قضايا الأراضي، التي إذا ما اتُّخذ قرار بشأنها فإنها تعدّ منتهية، أمّا إذا لم يعطِ الشرع قرارًا بشأنها، فإنّ الحاكم السياسيّ كان يضع القضيّة في نظام إلى أن تفتح محكمة قانون الملكيّة، وكان الشرع يُستفتى في القضايا المدنيّة مثل: قضايا تمليك المنازل وإيجار الأراضي وغيرها، والقليل من حالات تمليك المنازل كان يبتّ فيها من الحاكم السياسيّ، أمّا قضايا الإيجارات وقروض الأراضي فلم تكن تستطيع سلطات الاحتلال التعامل معها، وأحيلت قضايا الزواج والإرث وغيرها إلى الشرع أيضًا. للمزيد من التفصيل ينظر:=

النجف والاعتراف به فهو مسألة تطلبت دراسة متأنّية قبل إنشاء محاكم مدنيّة دائمة[١]، ووجدت سلطات الاحتلال أنّه في حالة عدم وجود أيّة حالات مستعجلة لا يمكن التعامل معها بشكل غير رسميّ فمن الأفضل التأنّي فيها حتّى يمكن التعامل معها على أساس دائم، ومع ذلك لم يكن ينبغي تأخير التسوية لمدّة أطول من اللازم. كانت القضايا الجنائيّة التي تمّ تناولها تتعلّق بجرائم بسيطة[٢]، وكانت أشدّ عقوبة صدرت بحقّها شهرين؛ والسبب الرئيس في ذلك عدم كفاءة جهاز الشرطة[٣].

= بان راوي شلتاغ الحميداوي، الشاميّة في سنوات الحكم البريطانيّ المباشر ١٩١٧ – ١٩٢٠ م، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٥، ص ١٧٦ – ١٧٩.

(١) وجدت سلطات الاحتلال أنّ مسألة إنشاء محاكم في النجف قد تؤدّي إلى مشاكل، بسبب مكانة المجتهدين الكبيرة لدى الشيعة. للمزيد من التفصيل ينظر:

Report of administration for 1918. p 97.

(٢) كان الحاكم السياسّي يجلس بوصفه حاكماً في القضايا الإجرامية، ولكنّ ذلك النوع من الجرائم كان قليلًا في الشاميّة، وفي العرف العشائريّ كان يجب على القاتل –بعد ثبوت التهمة عليه– أن يدفع دية لأهل القتيل، وهي مبلغ من المال أو امرأة تُؤخذ من أهل الجاني، وتُعطى لأهل القتيل، وينفى من حدود عشيرته وأرضه لمدّة سبعة أعوام أو أكثر بحسب المكانة الاجتماعيّة للقتيل. للمزيد من التفصيل ينظر: فريق مزهر آل فرعون، القضاء العشائري، تصحيح وتعليق نوري شمس الدين، ط١، مطبعة النجاح، (بغداد: ١٩٤١)، ص ٣٧ – ٣٩.

(3) Report of administration. Baghdad wilayet 1917. p 144.

الخاتمة

ظهرت لدينا جملة من الاستنتاجات المتعلّقة بمنطقة الشاميّة من خلال تحليل وثائق التقرير البريطانيّ السنويّ لعام (١٩١٧م) تمثّلت بالآتي:

١- رفعت سلطات الاحتلال الدرجة الإداريّة للشاميّة من قضاء إلى منطقة (لواء)، وألحقت بها النجف إداريًّا، ويبدو أنّ سبب ذلك هو كسب العشائر، ولاعتبارات عسكريّة، وللتقليل من أهمّيّة النجف الدينيّة.

٢- كانت سلطات الاحتلال متأنّية في محاولاتها فرض الحكم المباشر على منطقة الشاميّة؛ لأنّها وضعت باعتبارها إمكانيّة رفض ومقاومة ذلك الوجود بحكم التأثير الروحيّ للنجف على الأهالي فيها بحكم قرب المسافة بينهما؛ لذا جعلت مراحل الإدارة فيها تمرّ بثلاث مراحل وبصورة تدريجيّة حتّى تهيّئ لقبول وجودها.

٣- تطرق التقرير إلى أبرز اضطراب واجهته حكومة الاحتلال، وهو المتمثل بقضيّة عرب عنزة، ويبدو أنّ سبب تطرّقه لذلك الاضطراب أنّه بدأ في النجف، وكان ينذر باشتعال ثورة في منطقة الشاميّة بأكملها، لا سّيما بعد انتقال تلك الاضطرابات إلى الكوفة و(أبو صخير)، والأخيرة كانت هي الأقرب من مدينة الشاميّة، ولشعورها بأنّ وصول حالة الهياج تلك إلى الشاميّة سيسبب لها خسائر ماديّة كبيرة، لكون الأخيرة كانت تمثّل الثقل الاقتصاديّ للمنطقة.

٤- أيقنت سلطات الاحتلال منذ البداية أهمّيّة الشاميّة من الناحية الاقتصاديّة؛

لكونها منطقة زراعيّة بالدرجة الأساس، وأنّها لو استثمرت ثرواتها الزراعيّة بشكل صحيح فإنّها ستدرّ عليها دخلًا كبيرًا؛ لذا عملت على تنظيم الزراعة والريّ فيها، ووضعت مخطّطات مستقبليّة لتطويره على الرغم من رفض أهالي المنطقة لأساليب الريّ الحديثة آنذاك، وتمسّكهم بالأساليب التقليديّة بسبب قناعتهم بعدم جدوى الأساليب الحديثة.

٥- اهتمّت سلطات الاحتلال بفرض سلطتها من خلال قيام الحاكم السياسيّ ومساعديه بالبتّ في عدد من الدعاوى، لكنّها كانت مرنة في ذلك الجانب لأنّها لم تكن تريد أن تفرض قرارات اعتاد أهالي المنطقة الرجوع إلى الشرع في حلّها؛ لذا أُحيلت الكثير من تلك الدعاوى التي لم يتمكّن الحاكم السياسيّ من حّلها إلى الشرع للبتّ فيها.

قائمة المصادر

أوّلًا: الوثائق البريطانيّة غير المنشورة

1-M. I . Iraq . File No 31 . 11 . Military Army . 1921 . Army order . No 832 . December 1918.

2-Office of the commissioner Baghdad . File No Nile . Review of the Civil administration of the occupied territories of al Iraq 1914- 1918 . November 1918. p 31.

ثانيًا: الوثائق البريطانيّة المنشورة

1-Report of administration . Baghdad wilayet 1917.

2-Report of administration for 1918 of division and districts of the occupied territories in Mesopotamia . Administration report of Shamiyah division 1918.

ثالثًا: المخطوطات

١- العطيّة، ودّاي، ترجمة حياة الحاجّ عطيّة أبو كلل، مخطوط، من محفوظات مكتبة الحاجّ ودّاي العطيّة، الشاميّة.

٢-ـــــــــــــــ، حرب الشعيبة وما بعدها في الثورة العراقيّة وخاصّة في قضاء السماوة، مخطوط، من محفوظات مكتبة الحاجّ ودّاي العطيّة، الشاميّة.

٣-ـــــــــــــــ، نبذة من تاريخ الشاميّة، مخطوط، من محفوظات مكتبة الحاجّ

ودّاي العطيّة، الشاميّة.

٤- العطيّة، ودّاي، وفيات الرؤساء والزعماء، ج٢، مخطوط، من محفوظات مكتبة الحاجّ ودّاي العطيّة، الشاميّة.

رابعًا: الدراسات الجامعيّة

١-حسين، عليّ ناصر، الإدارة البريطانيّة في العراق ١٩١٤- ١٩٢١، أطروحة دكتوراه، كلّيّة الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١.

٢- الحميداويّ، بان راوي شلتاغ، الشاميّة في سنوات الحكم البريطانيّ المباشر ١٩١٧- ١٩٢٠م، رسالة ماجستير، كلّيّة التربية، جامعة القادسيّة، ٢٠٠٥.

٣- الشيباويّ، نعيم عبد جودة حبيب، الديوانيّة في ظلّ الاحتلال البريطانيّ دراسة سياسيّة اقتصاديّة اجتماعيّة (١٩١٧-١٩٢١)، كلّيّة التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠١.

خامسًا: الكتب العربيّة والمعرّبة

١- آل فرعون، فريق مزهر، الحقائق الناصعة في الثورة العراقيّة سنة ١٩٢٠ ونتائجها، ج١، (د. م: ١٩٥٢).

٢- ــــــــــــــــــ، القضاء العشائريّ، تصحيح وتعليق نوري شمس الدين، ط١، مطبعة النجاح، (بغداد: ١٩٤١).

٣- آل محبوبة، جعفر الشيخ باقر، ماضي النجف وحاضرها، ج١، ط٢، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، (د. م: ٢٠٠٩).

٤- أسد خان، مصطفى، سيرة آل أسد خان، ط١، مطبعة المعارف، (بغداد: ١٩٦٧).

٥- أيرلاند، فيليب ويلارد، العراق دراسة في تطوّره السياسيّ، ترجمة جعفر خيّاط، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، (بيروت: ١٩٤٩).

٦- بابان، جمال، أصول أسماء المدن والمواقع العراقيّة، ج١، ط٢، (بغداد: ١٩٨٧).

٧- بصري، مير، أعلام الوطنيّة والقوميّة العربيّة، ط١، دار الحكمة، (لندن: ١٩٩٩).

٨- بيل، جيرترود، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخيّاط، ط٢، (بغداد: ١٩٧١).

٩- تقرير لدائرة الاستخبارات عن العشائر والسياسة، ترجمة عبد الجليل الطاهر، مطبعة الزهراء، (بغداد: ١٩٥٨).

١٠- الجبوري، كامل سلمان، النجف الأشرف ومقتل الكابتن مارشال الحاكم السياسيّ البريطانيّ ١٩١٨م، ط١، دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع، (د. م: ٢٠٠٥).

١١- الجواهريّ، عبد الهادي، الديوانيّة تاريخ وتحليل، مطبعة الزهراء، (النجف: د. م).

١٢- الجواهريّ، عماد أحمد، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ودراسة في التطوّرات العامّة ١٩١٤- ١٩٣٢، (د. م: ١٩٧٥).

١٣- الحسناويّ، رسول فرهود هاني، علوان الحاجّ سعدون ودوره السياسيّ

والاجتماعيّ ١٨٨٠-١٩٣٩ (دراسة سياسية اجتماعية)، الزوراء للطباعة، (كربلاء: ٢٠١٥).

١٤- الحسنيّ، عبد الرزّاق، ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال، ط٥، مطبعة العرفان، (صيدا: ١٩٨٣).

١٥- ــــــــــــــــــ، موجز تاريخ البلدان العراقيّة، ط٢، مطبعة العرفان، (صيدا: ١٩٣٠).

١٦- الحيدريّ، ضياء الدين، الإدارة والإداريّون في العراق، مطبعة أسعد، (بغداد: ١٩٦٣).

١٧- الخزاعيّ، إبراهيم غانم، عشائر خزاعة، ج١، ط١، مطبعة النعمان، (النجف: ١٩٦٩).

١٨- الخوئيّ، محمّد أمين الإماميّ، مذكّرات شاهد عيان عن ثورة النجف ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م، ترجمة بشرى ضياء مشكور، تقديم وتحقيق وتعليق كامل سلمان الجبوريّ، ط١، دار المؤرّخ العربيّ، (بيروت: ٢٠٠٩).

١٩- الساعديّ، حمود حمّادي، بحوث عن العراق وعشائره، (النجف: ١٩٩٠).

٢٠- الشبّانيّ، حسين، موسوعة أعلام الديوانيّة، ج١، قتيبة الجبوريّ للطباعة الفنية، (بغداد: ٢٠٠٩).

٢١- العطيّة، غسّان، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨ - ١٩٢١، ترجمة عطا عبد الوهّاب، تقديم حسن جميل، دار اللام، (لندن: ١٩٨٨).

٢٢- العطيّة، ودّاي، تاريخ الديوانيّة قديمًا وحديثًا، ط٢، مطبعة أمير، (قم: ١٩٩٧).

٢٣- الكعبيّ، عليّ صالح ، ألوية الحلّة والديوانيّة والمنتفك « الناصريّة « في مجلس النوّاب العراقيّ في العهد الملكيّ (١٩٢٥ - ١٩٥٨م)، ط١، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، (ستوكهولم: ٢٠١١).

٢٤- لونكريك، ستيفن همسلي، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ج١، ط١، (بغداد: ١٩٨٨).

٢٥- مان، جيمس سوماريز، إداريّ في دور التكوين مذكّرات الكابتن مان، ترجمة كاظم هاشم الساعديّ، تقديم وتحقيق كامل سلمان الجبوريّ، ط١، مؤسّسة العارف للمطبوعات، (بيروت: ٢٠٠٢).

٢٦- نظمي، وميض جمال عمر، ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسيّة والفكريّة والاجتماعيّة للحركة القوميّة العربيّة (الاستقلاليّة) في العراق، ط٢، (بغداد: ١٩٨٥).

٢٧- الهاشميّ، طه، جغرافية العراق، ط٢، مطبعة المعارف، (بغداد: ١٩٣٦).

٢٨- الورديّ، عليّ، لمحات اجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، دار الكتاب الإسلاميّ، ج٤، ط١، (د. م: ١٤٢٦هـ).

٢٩- الونداويّ، مؤيّد، بريطانيا وقضايا الطوائف والأعراق والحدود في بلاد النهرين (١٩٠٦- ١٩٤١)، مراجعة وتدقيق سعد الواسطيّ سعيد، ط١، مكتبة النهضة العربيّة للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت: ٢٠٢١).

٣٠- ويلسون، آرنلد تي، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، ترجمة فؤاد جميل، ج٢، ط٢، (بغداد: ١٩٩١).